

تجاهل الجيش الجزائري لل فراغ الدستوري تمديد ضمني لبن صالح

التمديد له إلى غاية تنظيم انتخابات أخرى.

ولفت قائد صالح في كلمته إلى أن "تحذيرنا هذا يملية علينا، صلب الصلاحيات المخولة لنا وتستوجب طيبة المهام النبيلة والحساسة التي تشرف الجيش بحمل وزرها، هذه المهام الحيوية التي تعتبر المحافظة على السيادة الوطنية وصيانة الوحدة الترابية والشعبية للجزائر".

ويلمخ هنا قائد الأركان إلى البند 28 من الدستور الذي يحدد مهامه وصلاحياته، وهو البند الوحيد في دستور البلاد الذي يتطرق إلى مؤسسة الجيش.

ويبدو أن المؤسسة تصدد اتخاذ تدابير جديدة ضد معارضيه من الحراك الشعبي والمعارضة الراديكالية، الأمر الذي يرشح الوضع إلى المزيد من الاحتقان، خاصة وأن الانتقادات تصاعدت بشكل لافت ضد ما بات يوصف بـ"الممارسات القمعية ضد النشاط والمعارضين"، حيث سجن العشرات منهم.

وقال في هذا الشأن "لقد أن أوان النظر الصارم المعتمد على حماية المصلحة العليا للجزائر، بشأن اتخاذ كافة الإجراءات القانونية حيال كل ما يقوم به هؤلاء العملاء في حق مستقبل الشعب ومصير الوطن".

ويبدو أن انصرام الهوية الأمازيغية، هم المستهدفون الأوائل بتخديرات قائد صالح، فحظر الأمن لرفع رايات الهوية المذكورة، دفع بأزمة هوية إلى السطح وفتح صراعا غير معلن بين المؤسسة العسكرية والشارع الجزائري خاصة في منطقة القبائل، وهو مرشح إلى المزيد من التصعيد في قادم الأيام.

وقال قائد صالح في رده على المدافعين عن الموقوفين من انصرام الهوية الأمازيغية، "هؤلاء الذين جعلوا من الذي تجرأ على الراية الوطنية رمز الهبة بامكانهم خداع الشعب الجزائري بهذه الزهات والألعاب؛ هل سيسمح الشعب الجزائري لأي كان أن يهين رايته الوطنية؟ إنهم ليسوا أبناء هذا الشعب ولا يعرفون صلب قيمه ومبادئه ومدى تعلقه بتاريخه الوطني".

وتعمقت الأزمة السياسية في البلاد، بعد فشل المعارضة السياسية في إرساء طريق ثالث يقود البلاد إلى طريق النجاة، حيث لم تتأخر نوبة "عين البنبان" كثيرا عن الإنفجار بسبب خلافات داخلية، وهو ما يعيد القضية إلى الاستناد بين الجيش والشارع، خاصة في ظل التصعيد الأخير للقيادة العسكرية، ولل فراغ الدستوري غير المعلن، مما سيؤخر حلول الأزمة في البلاد على حافة الجهول.

صابر بلدي
صحافي جزائري



الجزائر - وجه قائد أركان الجيش الجزائري أحمد قائد صالح تحذيرات شديدة اللهجة لجهات لم يسماها، منهما إياها بالعمالة للخارج وخدمة أجنداث مشبوهة. وجاء ذلك في أعقاب نهاية المهلة القانونية التي حددها الدستور لرئيس الدولة المؤقت عبد القادر بن صالح من أجل تنظيم انتخابات رئاسية، وهو ما يفضي إلى الدخول في فراغ مؤسسي تريد سلطة الأمر الواقع تجاهله بكل الوسائل.

وقال قائد صالح، في تصريح للحراك الشعبي والمعارضة للمؤسسة بالعاصمة "تحذيرهم شديد التحذير، لأن الجزائر أعلى وأسمى من أن يتعرض لها ولشعبها، مثل هؤلاء العملاء الذين باعوا ضمائرهم وأصبحوا أدوات طيبة بل وخطيرة بين أيدي تلك الدوائر المعادية لوطننا".

وإذا لم يسم قائد صالح الجهات التي يقصدها، فإن الأصابع تتوجه إلى معارضي العسكر في الحراك الشعبي، الذي سعد لهجته في الأسابيع الأخيرة ضد قيادة الجيش، ولم يتوان في اتهامه بـ"التلاعب بمطالب الشارع"، وفرض نفسه كسلطة أمر واقع.

ودعت المسيرات الشعبية في الأسابيع الأخيرة بشكل صريح إلى "تحية الجنرال قائد صالح والمقربين منه من قيادة الجيش، وإحاطته على سجن الحراش، كغيره من المسؤولين المتواجدين حاليا في زنزاناته"، وشددت على وحدة الشعب والجيش وعلى الدولة المدنية ورفض النظام العسكري.

ورغم انتهاء المهلة الدستورية للرئيس المؤقت بداية من الأربعاء، إلا أن سلطة الأمر الواقع لم تبد أي موقف لحد الآن، لطمان الشارع من الفراغ المؤسسي أو تبرير الوضع الجديد، إلا الكلمة التي أدلى بها قائد صالح، تطرق فيها إلى عدة مسائل، لكنه تجاهل قضية الفراغ الدستوري في هرم السلطة.

ويبدو أن السلطة قد قررت التمديد لبين صالح، رغم الجدل القائم حول شرعية ودستورية القرار، في ظل غياب أي نص يعالج المسألة.

إلا أن الاستناد إلى ما عرف بـ"القوى الدستورية المستنبطة من روح الدستور"، هو السند الوحيد لتبرير وضع بن صالح بداية من الأربعاء، حيث سبق للمجلس الدستوري ورئيس الدولة المؤقت أن عبرا عند إقرارهما بإلغاء الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة في الرابع من يوليو الجاري، عن استعداد لوقف الحرب والتفاوض.

وساطة محلية تفتح قنوات الحوار بين مصراتة والجيش الليبي

مصراتة تعرض الانسحاب من طرابلس مقابل عدم دخول الجيش إليها



لكنها نفت أن تكون قد قامت بتسليمها للجيش أو خرقت الحظر الدولي على تصدير الأسلحة إلى ليبيا، موضحة أنها غير صالحة للاستعمال. وفتحت واشنطن تحقيقا لمعرفة كيف وصلت هذه الصواريخ إلى بلد يخضع لحظر على الأسلحة منذ عام 2011.

وقالت وزارة الجيوش الفرنسية الأربعاء إن صواريخ جابلين الأميركية الصنع، التي عثر عليها في قاعدة غريان على بعد نحو مئة كيلومتر جنوب غرب طرابلس، "تعود في الواقع للجيش الفرنسي الذي اشترها من الولايات المتحدة".

باريس - أقرت فرنسا الأربعاء بأن الصواريخ التي عثرت عليها قوات الموالية لحكومة الوفاق في ليبيا في قاعدة تابعة للجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، عائدة لفرنسا ما ينفي اتهامات وجهتها الميليشيات للإمارات بتسليم الجيش الليبي.

وينحدر أغلب قتلى الميليشيات من مدينة مصراتة وهو ما يؤكد ما يقال إنها من يقود المعركة فعليا في طرابلس سواء على الصعيد العسكري أو السياسي. ولا يحظى أداء رئيس حكومة "الوفاق" فايز السراج المنحدر من طرابلس برضا مصراتة وتيار الإسلام السياسي رغم انصياعه شبه المطلق لهما. وخرجت الخلافات داخل الحكومة نفسها إلى العلن في مايو الماضي وتواترت أنباء عن انقسامها إلى شقين: شق يقوده السراج وآخر يتزعمه وزير الداخلية فتحي باشاغا المنحدر من مدينة مصراتة والمحسوب على تنظيم الإخوان.

وتأكدت تلك الخلافات عندما هاجم رئيس الحزب الديمقراطي الليبي أحمد الشيباني المقرب من تيار الإسلام السياسي، السراج ومستشاريه. وقال الشيباني حينئذ إن مستشار السراج تاج الدين الرزاعي الذي وصفه بـ"المحرك الرئيسي في المجلس الرئاسي" يرفض التعامل مع الدول الداعمة لحكومة الوفاق بحجة أنها دول إخوانية وإسلامية، ويعرقل دعم جبهتها القتال بالأموال.

وواجهت كتائب مصراتة، أكبر انقسام لها منذ تشكيلها في 2011، عندما اختار بعضها تأييد حكومة الوفاق في 2016، وأخرى انحازت لحكومة الإنقاذ، بقيادة ابن المدينة خليفة الغويل. وأطلق الجيش في 4 أبريل الماضي معركة تحرير طرابلس من الميليشيات والمجموعات المتطرفة وتجاوز عدد القتلى منذ بدء المعارك 1000 قتيل.

الأسلحة المتوسطة والثقيلة وكل الذين ارتكبوا جرائم والمطلوبين من المدعي العام والنيابة على أن تؤمن المدينة من قبل الشرطة والأمن العام من عدة مديريات بمن فيهم أفراد الأمن التابعين للمدينة. وحطمت معركة تحرير طرابلس الفكرة الراجحة في ليبيا بتفوق مصراتة العسكري، حيث عززت ميليشياتها طيلة الفترة الماضية عن طرد الجيش من مواقعه وبقيت حتى الآن في موقع دفاع دون أن تنتقل إلى مرحلة الهجوم. واستنزفت مصراتة الكثير من قوتها في قتال "داعش"، في مدينة سرت وضواحيها في 2016، كما خاضت قبلها معارك ضارية مع كتائب الزنتان وحلفائها ما بين 2014 و2016.

وواجهت كتائب مصراتة، أكبر انقسام لها منذ تشكيلها في 2011، عندما اختار بعضها تأييد حكومة الوفاق في 2016، وأخرى انحازت لحكومة الإنقاذ، بقيادة ابن المدينة خليفة الغويل. وأطلق الجيش في 4 أبريل الماضي معركة تحرير طرابلس من الميليشيات والمجموعات المتطرفة وتجاوز عدد القتلى منذ بدء المعارك 1000 قتيل.

فتحت جهود وساطة محلية قادتها مدينة الزاوية قنوات حوار غير مباشر بين القيادة العامة للجيش الليبي ومدينة مصراتة التي تقود معركة التصدي للجيش في طرابلس، لكن مراقبين يقللون من جدوى تلك الوساطة في إنهاء القتال لاسيما مع استمرار إمداد تركيا للميليشيات بالسلاح.

طرابلس - أثبتت المعركة التي تور منذ أكثر من ثلاثة أشهر للسيطرة على طرابلس أن طرفي معادلة التسوية في ليبيا هما الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر ومدينة مصراتة ذات النقل السياسي والعسكري والاقتصادي المهم غرب ليبيا والتي يهيمن على قراراتها تيار الإسلام السياسي. ويبدو أن الليبيين من مختلف المناطق في ليبيا قد وقفوا على هذه القناعة، لذلك تسعى جهات محلية للقيام بوساطة تنهي الاقتتال وتفتح الباب أمام المفاوضات بين الطرفين لتسوية الأزمة العاصفة بالبلاد منذ 2014.

وقالت مصادر ليبية لـ"العرب" إن المبادرة بقيادة شخصيات قبلية من مدينة الزاوية التي تساند أكبر قبائلها الجيش رغم سيطرة الميليشيات على المدينة، مشيرة إلى أن تلك الشخصيات تواصلت خلال الفترة الماضية مع وفد عن مدينة مصراتة.

وتحدثت مساء الإثنين الصفحة الرسمية للمركز الإعلامي لغرفة عمليات الكرامة التابعة للجيش عن مفاوضات غير مباشرة تمت بين القيادة العامة للجيش ووفد من مدينة مصراتة، في حين لم يصدر أي تعليق بالفيديو أو التأكيد من مصادر رسمية تابعة للطرفين. وقال المركز الإعلامي إن شروط مصراتة لوقف إطلاق النار والانسحاب من معركة طرابلس هي: التعهد بعدم دخول الجيش إلى المدينة مقابل تسليم أسلحة ميليشياتها والإبقاء على قوة بقوام لواء هدفها حماية المدينة وعدم مطاردة أبنائها قانونيا.

معركة طرابلس حطمت فكرة تفوق مصراتة العسكري، حيث عززت ميليشياتها عن طرد الجيش من مواقعه

وبحسب المصادر ذاتها فقد رد الجيش على تلك الشروط بالرفض حيث شدد على ضرورة تسليم مصراتة كامل

التونسيون يميلون إلى شخصيات من خارج دائرة الحكم لقيادة المرحلة القادمة

مع اقتراب السباق الانتخابي، وهو ما يوحي به توقيت إصدار مثل هذا القرار، ومن قبله قرار البرلمان إدخال تعديلات على القانون الانتخابي في خطوة غير مسبوقة قبل فترة قصيرة من الانتخابات. وكانت القيادة العامة في تونس أعلنت الإثنين عن قرارها بمنع سفر نبيل القروي وشقيقه غازي القروي وتجميد أملاكهما وأموالهما في إجراء احترازي ضمن التحقيق في قضية فساد مالي. كما تلاحق الأخوين تهم بغسل أموال وتهرب ضريبي، فيما وصف القروي هذا القرار بـ"الحملة المسعورة" ضد حزبه قبل الانتخابات.

ويذهب بعض المراقبين إلى القول إن القرار القضائي ضد القروي جزء من معركة سياسية وتصفية الحسابات، ويشير منذر فابست المحلل السياسي التونسي في تصريح لـ"العرب" إلى أن "مفعل هذه القضايا هي ذات خلفيات سياسية وهو أمر أصبح لدى الرأي العام معلوما".

وتتابع "لم تعد تنطلي قصة افتعال القضايا وقصة توظيف مثل هذه الاتهامات على التونسيين فهم على وعي بان غايتها تصفية الخصوم".

الشعب التونسي، أي البطالة والفقر والتهيمش". وبدورها تنهم عبير موسى التي عرفت بدفاعها الشرس عن نظام الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، باستخدام خطاب شعبي قائم على مناهضة الإسلاميين. ويلاحظ المراقبون أن التصديق على القروي بعد قرار السلطات القضائية



مخاوف من تصويت عقابي ضد المنظومة الحاكمة

جديد ومختلف يضع الأولوية لقضاياهم المعيشية بدل تحويل السياسيين الشأن العام إلى مشهد للصراع على السلطة. وأقر الصحبي بن فرج النائب عن كتلة الائتلاف الوطني في تصريح لـ"العرب" بأن هناك عزوفا واضحا عن الطبقة السياسية الكلاسيكية وهو عزوف يستهدف بصفة خاصة الأحزاب التي تنصهر المشهد (حزب النهضة والنداء). ويرى بن فرج أن هناك نزعة واضحة للتغيير والبحث عن منظومة جديدة بعد أن نجحت هذه الشخصيات عبر خطاب شعبي وكلام منمق في استقطاب الشارع. ومع ذلك ستحاول النخب الحاكمة العمل وتدارك الأخطاء لاستعادة ثقة التونسيين في السياسة وفي العملية الديمقراطية.

ويوجه مناقسو القروي انتقادات له بالتلاعب بمشاعر الفراق واستغلال أصوات من يقدم لهم المساعدات الإنسانية عبر جمعياته الخيرية "خليل تونس" أو عبر نسب المشاهدة العالية لفتاته التلفزيونية "نسمة". فيما يقول القروي إن حظوظه تعتمد بالأساس على "فشل المنافسين، وتحديد الطيقة الحاكمة، في إدراك وعلاج أهم مشكلات

ولا تختلف هذه النتائج عن الاستطلاعات السابقة خلال الأشهر الثلاثة الماضية، التي تصفها الصحف المحلية بالزلزال السياسي كونها قصت من انتشار القوى السياسية التقليدية مثل حركة النهضة الإسلامية وحركة "نداء تونس"، وحزب "تحيا تونس" الذي يقود فعليا الائتلاف الحكومي الحالي. وعزز حزب "قلب تونس" الذي يرأسه نبيل القروي هذا المنحى بتصدره نوايا التصويت في الانتخابات التشريعية بنسبة 23 بالمائة بفارق مهم عن حركة النهضة الثانية بنسبة 15 بالمائة.

وجاء الحزب الدستوري الحر في المركز الثالث بـ12 بالمائة أمام حزب "توحيا تونس" الذي حاز على نسبة 8 بالمائة من نوايا التصويت فقط وخلفه حركة "عيش تونس" وهي مبادرة اجتماعية مدنية. واستنادا إلى استطلاعات الرأي، يبدو المشهد الانتخابي التونسي على وشك الدخول في مرحلة تغيير جذري وحقيقي، تضع في الصدارة شخصيات ظلت حتى وقت قريب بعيدة عن السياسة، فيما تزيح الأحزاب التقليدية من الواجهة. ويعزو مراقبون هذا التحول إلى بحث الرأي العام عن عرض سياسي

أمنة جبران
صحافية تونسية



تونس - حافظ رجل الأعمال التونسي نبيل القروي على تصدره لنوايا التصويت في الانتخابات الرئاسية تماما مثل حزبه الناشئ "قلب تونس" في الانتخابات التشريعية، بحسب نتائج استطلاعات رأي نشرت الأربعاء. وتشمل الاستطلاعات التي أجرتها مؤسسة "سيغما كونساي" ونشرتها صحيفة "المغرب" المحلية، الفترة الممتدة بين الثالث والتاسع من يوليو الجاري، حيث تصدر القروي نوايا التصويت في الرئاسية بنسبة 23 بالمائة بينما حل الأكاديمي الجامعي المختص في القانون الدستوري قيس سعيد في المركز الثاني بنسبة 20 بالمائة. وجاءت عبير موسى الأمين العام للحزب الدستوري الحر الذي يمثل واجهة النظام القديم قبل ثورة 2011، في المركز الثالث بنسبة 12 بالمائة فيما يقبع رئيس الحكومة الحالي يوسف الشاهد والرئيس السابق المنصف المرزوقي في المركز الرابع بنسبة 7 بالمائة لكلهما.